

دور تعليم المرأة في دعم الاقتصاد القائم على المعرفة

أ/قرينعي فتيحة

جامعة المدية

المقدمة:

شهد القرن العشرين نهوض المرأة أما القرن الواحد والعشرين فيشهد تبعات النهوض من الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لم تحقق سوى تطورات قليلة مثل هذه التأثيرات الشاملة في حياة كل رجل وامرأة وطفل، كتلك التي حققها التغير السريع في مكانة المرأة ووضعها ودورها فعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية، أصبحت المرأة تعمل إلى جانب الرجل في الوظائف والشركات نفسها وعلى المستويات ذاتها من التعليم والمؤهلات والطموحات اليوم تمثل النساء معظم المواهب والجزء الأكبر من السوق ويمارس تأثيرا اقتصاديا غير مسبوق هذا في الدول الغربية، أما في الدول النامية فواقع المرأة في تلك المجتمعات يشكل معيارا فعليا للحكم على درجة النمو الحقيقية لهذه المجتمعات وارتقاءها، فحدود تقدم هذا المجتمعات هي نفسها درجة تقدم المرأة فيه كما أن تقدم الرجل وارتقاؤه يرتبط بشكل وثيق بتطور المرأة فهو لا يمكن أن يتقدم فعليا بمعزل عن المرأة حيث أنه كلما كان هناك تخلف يكون نصيب المرأة فيه أكبر نصيب وحظها من الفرص أقل الحظوظ، إن قضية المرأة تقع في قلب عملية التنمية وتصوراتها ومعانها وممارساتها ويبقى للمرأة جانب خاص على خلاف الرجل وهو مساعدتها على كسر القيود التي تحول دون إحقاق حقها بالكامل لممارسة مختلف شؤون الحياة وتوعيتها بواجبها في المشاركة الإيجابية وتوفير الوسائل اللازمة وعلى رأسها التعليم للمشاركة في إتاحة الفرص للمشاركة في مختلف المستويات الاقتصادية.

يرجع اهتمام المشتغلين في قضايا التنمية البشرية بأوضاع المرأة إلى أمر أساسي، ويتجسد في المرأة كونها جزءا حيويا من المجتمع، فانه لا معنى للتنمية البشرية المستدامة إذا كان هذا الجزء الحيوي من المجتمع يعاني مظاهر مختلفة من التخلف والحرمان والتهميش والاستبعاد، حيث يفرض عليهن الشقاء فتشكل ما يسمى بالنساء المعيلات وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة ليست جديدة في المجتمعات الإنسانية، فقد شهد العالم حالات كثيرة من بقاء المرأة بمفردها وإدارتها لعائلتها ولنفسها، ولكن اتساع الظاهرة في عصرنا الحالي جعل المعنيين بشؤون المرأة يؤكدون على الغوص في عاصفة جديدة تحيط بالمجتمع البشري لها أثارها السلبية ليس على صعيد المرأة والأسرة بل على المجتمع ككل فلا بد من توفير المناخ المناسب لتمكينها من أداء دورها في تحقيق التنشئة السليمة لأطفالها والمشاركة الفعالة في المجتمع والمساهمة في تحسين الاقتصاد الوطني ولا يتحقق ذلك إلا بالتعليم الذي يدعم إمكاناتها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.¹

¹ عدلي علي أبو طاحون، حقوق المرأة دراسات دينية وسوسولوجية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2000، ص 286.

النظرة المتدنية لتعليم المرأة :

يطلق عليها علماء النفس الاجتماعي بالدور اللاشعوري ولكن المؤذي في نفس الوقت الدور الذي يلعب الأهل والمعلمون عندما يفرقون بين أولادهم أو تلاميذهم حسب نوعهم ذكورا كانوا أم إناثا فنجد أنهم بالنسبة للبنات يعلمونها ما تعلمت أمها وبالنسبة للولد فيعلمونه ما تعلم والده وإذا تساءلت البنت عن السبب قيل لها: لست إلا بنتا. بمعنى أنك لست صالحة إلا لأشغال المنزل وينتهي ذلك إلى كونها امرأة فتكون نظرهما للحياة مطبوعة بالأحكام المسبقة فتظهر النساء أدنى قوة وذكاء وإقداما وجسارة من الرجال، وبصورة لا شعورية تربي المرأة دائما على أنها تحتاج إلى حماية الرجل (أب - زوج) .

وفي ظل ظروف العالم النامي الفقير وفي مجتمعاته الأكثر فقرا لا تتوفر الفرص غالبا لتعليم الأبناء ذكورا أم إناثا، وان توافرت فهي للذكور دون الإناث وان توافرت للثلاثين فهي قاصرة بالنسبة للأنثى على مرحلة معينة من التعليم وتشخص إحدى خبرات اليونيسكو وهي جيرمين بورسيل هذا الوضع بقولها: لقد أدى اكتشاف جوتنبرج للطباعة إلى إخراج أوروبا من القرون الوسطى لكنه اقتضى خمسة قرون كي تفتح أبواب التعليم للبنات بصورة طبيعية وبدء حصولهن البطيء والصعب على حرياتهم، وهذا هو أحد الأسباب التي من أجلها تكرر اليونيسكو الجهود لبرامج محو أمية المرأة والنضال ضد التفرقة العنصرية يبدأ بديمقراطية التعليم تحقيقا فعليا.

أهداف الدعوة إلى تعليم المرأة:

بدأت قضية المرأة تحتل مكانة مهمة في أواسط القرن التاسع عشر ميلادي، حين بدأت حركة تعليم المرأة تزدهر في مصر ولبنان اثر افتتاح مدارس خاصة بتعليم البنات، وتوالت الجهود الحكومية والأهلية بعد ذلك، فأنشأت العديد من مدارس البنات، وتزايدت حركة تطوير وتحديث التعليم، وأرسلت البعثات التعليمية إلى الخارج وخاصة إلى فرنسا التي كان لها الفضل في تخريج دفعة من المفكرين الليبراليين، وعلى رأسهم رفاعه رافع الطهطاوي الذي نقل إعجابه وانبهاره بالحياة الفرنسية، فألف كتابيه الشهيرين: تخلص الإبريز من تلخيص باريز و المرشد الأمين في تعليم البنات.²

أما في لبنان فقد أخذت مدارس البنات تنتشر في البدء في أواسط الطبقة العليا، المسيحية خاصة، ولم يكن التعليم قبل ارتقاء العالم الثالث إلى الاستقلال، تعليما حياديا - فقد كان هدفه الأكيد، ولو بطريقة حذقة ومبطنه أحيانا تدعيم بقاء النظام الاستعماري.³

ربطت حركات الإصلاح تعليم المرأة بمفهوم التنمية بكل معانيها الاجتماعية والاقتصادية، فمهمة المرأة أساسية في التنمية الاقتصادية يحتم عليها أن تتجه إلى التعليم الذي يسهم بصورة حاسمة في التنمية، ويمكن أن تكون النتائج ملحوظة حتى بصورة مباشرة على المستوى الاقتصادي، ووفقا لدراسات عديدة للبنك الدولي في كينيا فان الوصول بالنساء إلى مستوى تعليم الرجال نفسه من شأنه أن يرفع غلات محاصيل القوت الضروري

² بدران شبل، التعليم والبطالة، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2002، ص98.

³ مير لوسيل، تعليم الكبار والتنمية، محو الأمية والحلم الممكن تحقيقه، ج1 اليونيسكو، المطبعة الكاثوليكية، لبنان، 1982، ص143.

لذلك جاء التشديد على تعليم المرأة في مختلف البيئات، القطاعات في المجتمع، كربة بيت وكعضو عامل في مراكز الخدمات والإنتاج وفي الريف والمدن وفي الأماكن الصحراوية النائية تعليمًا متنوعًا نظاميًا في المدارس وغير نظاميًا ابتداءً من برامج محو الأمية إلى برامج التدريب التقني والمهني وتزويدها بالخبرات والتخصصات والمهارات المطلوبة في عمليات التنمية في المجتمع، وحتى تتحمل مسؤوليتها في صنع الحياة.

إن في بداية القرن العشرين الميلادي لم يكن الذين يدعون إلى تحرير المرأة يحملون بالوصول إلى ما وصلت إليه المرأة اليوم من العلم، بل أنهم كانوا يعترفون إن أقصى ما يطالبون به هو تعليم المرأة العلم الابتدائي الذي يساعدها على تربية أولادها ومساعدتهم على التعلم، أما ما وصلت إليه المرأة الآن من الثقافة والعلم فهذا أمر لم يكن في الحسبان، خاصة أن طموح المرأة لا يقف عند حد فهي تسعى لإزالة كل ما يمكن أن يؤدي إلى التفرقة في المساواة بينها وبين الرجل.

لكن أنكر دعاة التحرر رغبات المرأة وحاجاتها الفطرية إلى تكوين الأسرة وإنجاب الأولاد، وحاولوا الإثبات أنه ليس هناك فروق بيولوجية تمنع المرأة من العلم والعمل واثبات الذات، إنما الموانع هي موانع خارجية تتمثل في الإسلام الذي يعيق تعلم المرأة وهذا ما يناف

الحقيقة، فالإسلام لم يمنع المرأة من طلب العلم، فهو الذي يدعوها إليه بل يفرضه عليها، ولكن الإسلام يشترط في تعليمها ونشاطها كله شرطين اثنين: أن تحافظ على تربيتها وأخلاقها، وأن تحافظ على وظيفتها الأولى التي خلقها الله من أجلها، وهي رعاية الأسرة، وتنشئة الأجيال، وفي حدود هذين الشرطين تتحرك حركتها كلها.⁴

واقع تمكين المرأة العربية:

تشير برامج الأمم المتحدة الإنمائية في "تقرير التنمية الإنسانية العربي" إلى ما تعانيه الأقطار العربية من نقص لاف للنظر في تمكين المرأة، فتأتي المنطقة العربية في المرتبة قبل الأخيرة بين مناطق العالم في مقياس تمكين النساء، ويعزو ذلك إلى محدودية مشاركة النساء في التنظيمات السياسية، وتوفير العمل والتعليم.

عرف مصطلح تمكين المرأة بأنه إعطاء مزيد من القوة للمرأة — القوة يعني بها: مستوى عال من التحكم ومزيد من التحكم، وإمكانية التعبير والسماح لها، والقدرة على التعريف والابتكار في منظور المرأة، والقدرة على الاختيارات الاجتماعية المؤثرة والتأثير في كل القرارات المجتمعية، وليس فقط في المناطق الاجتماعية المقبولة كمكان للمرأة، واعتراف بها واحترام لها كمواطن متساو وكيان إنساني مع الآخرين، والقوة تعني مقدرة على المساهمة والمشاركة في كل المستويات الاجتماعية، والقوة تعني أيضًا مشاركة معترف بها ذات قيمة.⁵

إلا أن مفهوم تمكين المرأة يجب أن لا يخرج عن نطاق الموضوعية بدليل أن تمكين الرجل يختلف عن تمكين المرأة خاصة في مجال العلم والعمل، ففي الغرب تتساوى المرأة والرجل تقريبًا في جميع الواجبات والمعاملات، أما في الدول العربية فالمفهوم يختلف حيث أنها تأثرت بحركات تحرير المرأة في الغرب والتي انتقلت إلينا عبر

⁴ قطب محمد، قضية تحرير المرأة، دار الوطن للنشر، الطبعة الأولى، الرياض، المملكة السعودية، 1410هـ، ص 48.

⁵ نهى القاطرعي، المرأة في منظومة الأمم المتحدة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، 2006، ص 280.

وسائل الإعلام خاصة إلا أن نتائجها تأثرت بها المرأة الغربية حيث أصبحت تعمل كآلة —أما المرأة العربية فبالرغم من الإيجابيات التي جاءت بها وهي المطالبة بحقوقها في التعلم والعمل لتحسين مستواها المعيشي إلا أنها تنازلت في أحيان كثيرة عن راحتها وعن حقها المشروع في تربية أبنائها وتعليمهم وبناء الأسرة على أسس متينة ومترابطة .

يختلف تمكين المرأة من مجتمع لآخر بحسب معايير كل مجتمع ،و يعني مفهوم " التمكين " : حرية الإرادة والثقة بالنفس مما يتيح للمرأة أن تقوم بدورها الاجتماعي ،تمكين المرأة من ممارسة حقوقها كاملة ،القيام بمسؤولياتها وإزالة العقبات القائمة أمام تغيير الصورة النمطية السلبية للمرأة ،ودمجها في عملية التنمية المستدامة ،والارتقاء بها لتحقيق المشاركة الكاملة في العملية التنموية، من الصعب فصل أوضاع المرأة عن السياق المجتمعي الأوسع ،ولهذا يشير تقرير الأمم المتحدة إلى أن "إنكار حق التمكين للنساء في التنمية الاقتصادية الاجتماعية يعني سرقة فرصة الرجال المقبلة في بلوغ طاقتها القصوى " .

ويشير مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية 1994 إلى أن "تمكين المرأة من استقلالها وتحسين مركزها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي هو هدف أساسي لتحقيق المساواة والتعليم أهم وسائل تمكين المرأة بإكسابها ما يلزم من معارف ومهارات وثقة بالناس و ينص تقرير المؤتمر على أن "تحقق المساواة بين الجنسين " ، وتمكين المرأة هو جزء إلزامي في البرامج المتعلقة بالسكان والتنمية ،ولذا فإن تمكين المرأة وتحسين مركزها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والصحي هو الهدف الأساسي لتحقيق عملية التنمية وتمدد خطوات التمكين بالقضاء على أشكال اللامساواة ،بالإضافة إلى إنشاء آليات لتحقيق ذلك ويحدد صندوق تنمية الإناث التابع للأمم المتحدة خمسة معايير لقياس تمكين النوع الاجتماعي :

المشاركة الاقتصادية :عدد النساء في القوة العاملة وما تتقاضاه من أجر نظير نفس العمل الذي يقوم به الرجال
الفرص الاقتصادية :الفرص التي تتاح للمرأة عند دخولها سوق العمل للحصول على إجازة الأمومة أو رعاية الطفل .

التمكين السياسي : مشاركة النساء في صنع القرار .

الاتحاق بالتعليم :معدل التحاق الفتيات بالتعليم الأساسي والثانوي والجامعي .

الصحة والرفاهية :تقوم نوعية الرعاية المتاحة للنساء بالنسبة للصحة الإنجابية⁶ .

وتحدد أهم أساليب تمكين المرأة في المحاور التالية :

إشاعة الوعي بحقوق المرأة وجدارتها .

إنشاء الآليات اللازمة لتحقيق المشاركة المتكافئة .

تدعيم المرأة اقتصاديا للوصول إلى سوق العمل على قدم المساواة مع الرجل .

التمكين عن طريق القوانين والأنظمة والتدابير .

⁶ حزام عدى ،قضايا المرأة العربية المعاصرة ،مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية ،عدد275،بيروت ،لبنان،2002،ص ص 133-145.

تحسين العلاقات بين الجنسين يضمن تحقيق فرص متكافئة للجنسين في الحياة العامة ، وإدماج المرأة بشكل تام في الحياة المجتمعية.⁷

ارتباط تعليم المرأة بالتنمية الاقتصادية :

يؤثر المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة على تعليم الإناث بصورة أكبر من تأثيره على تعليم الذكور لوجود التمييز ضد المرأة بل وقد يجبرهن على ترك العمل داخل المنزل أو لبعد المدرسة عن المنزل أو لعدم توفر الموارد المالية أو غيرها وهذا عكس ما يتم مع الذكور ، مما يؤثر حتما على معدل نصيب الأنثى من التعليم وتوجههن إلى عمالة الأطفال للمشاركة في زيادة دخل الأسرة ،ومما لا شك فيه أن معدلات البطالة لها تأثير غير مباشر على تعليم الأفراد عامة والإناث بصفة خاصة ،حيث يشعر أفراد المجتمع بعدم جدوى تعليم الإناث في ظل المعدلات المرتفعة لنسب البطالة في المجتمع .

لاشك أن التعليم يسهم في تغيير أوضاع المرأة بشكل كبير ،ويضمن لها مستقبلا أفضل ،ويتوقف إسهام المرأة في الأنشطة الاقتصادية على ما حصلت عليه من تأهيل وتثقيف ،حيث يزيد التعليم والتدريب من إمكانية المرأة على العمل ورفع مستوى توقعاتها في الحياة ، ويعمل على نحو التقاليد الخاطئة ،هذا ما تبرزه الإحصائيات حيث تبين أن نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي يرتفع بارتفاع المؤهل العلمي الذي تحصل عليه ،وان انتشار التعليم والحاجة إلى عمال مهرة لديهم اضطلاع بالمشاريع الواسعة التي يجري تنفيذها في كل البلاد سوف ييسر انضمام المرأة إلى قوة العمل .

يهدف هذا المجال إلى تمكين المرأة اقتصاديا من خلال التعليم في عدة محاور وهي إكساب وتنمية مهارات وعمل مشروعات صغيرة وتوفير فرص عمل تناسب طبيعة المرأة فسيولوجيا واجتماعيا ودينيا وذلك إيمانا منا بأهمية المشاركة الفعالة للمرأة في التنمية الاقتصادية للدولة ولنفسها وأسرتها ومجتمعها وبالتالي تم الخوض في الأنشطة التالية:

- 1_ عقد ندوات توعية للمرأة أهمية العمل لها ولأسرتها وللمجتمع وأهمية التعليم وأثره على الفرد والأسرة والمجتمع .
- 2_ صرف قروض صغيرة للمرأة المعيلة لإقامة مشروعات صغيرة وسدادها على أقساط بسيطة .
- 3_ الاشتراط على أي امرأة تريد الحصول على مساعدات من الجمعية أن تكون عاملة .
- 4_ تدريب السيدات المعيلات على عملية التسويق وبذلك توفر لها المهارات الأساسية للبيع .
- 5_ فتح فصول تعليم الخياطة والأعمال المشابهة لها للسيدات لتوفير مهارة تمكنها من الحصول على عمل لتمكينها اقتصاديا .
- 6_ إرشاد السيدات لأماكن الوظائف الحالية ومتابعتهم (مثل المصانع ،الحلات ،العمل من خلال المنازل).
- 7_ إكساب الفتيات مهارات الكمبيوتر لتوفير فرص عمل لهن .

⁷ محو أمية المرأة العربية، مشكلات وحلول، مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس، الطبعة الأولى، مصر، 2007، ص 763.

8_توفير الحضانات لتمكين النساء من التزول إلى ميدان العمل وترك أولادهن بالحضانة مما يزيد من دخل الأسر وتحسن معيشتهم ومشاركتهم في التنمية الاقتصادية للدولة .⁸
إن عدم استخدام المواهب على أفضل وجه أدى إلى الاعتقاد أن تحقيق المساواة في التعليم وإصدار التشريعات المتعلقة بالفرص المتكافئة يؤدي إلى احتلال المرأة مكانها الصحيح والمناسب في عالم العمل ،قد يتطلب بعض الوقت ،لكن الزمن والصبر كفيلا بإثبات أن التكافؤ على المستويات كافة ومنها الإدارة العليا قابلة للتحقق .

يبدو واضحا خطأ هذا التوقع فعلى الرغم من أن النساء التحقن بالقوى العاملة بأعداد غفيرة ،إلا أنهن بقين غالبا مستبعدات من بعض القطاعات الاقتصادية ومن المراكز العليا في الشركات ، فتركزت أعدادهن في مجالات مثل الرعاية الصحية والتعليم والضيافة ،وعملن غالبا بدوام جزئي بأجر أقل من أجر الرجال،⁹
أن اشتغال المرأة في الوظائف الثانوية لا يعتبر المظهر الوحيد لتقاضيتها أجرا أدنى من أجر الرجل ،بل بالعكس قد يعمل الجنسان في ظروف مماثلة ،ولكن لا يحصلان على الأجر نفسه ،وهو ما لوحظ في دولة كفرنسا ،إذ هناك ابتعاد عن المساواة بين الرجال والنساء في مجال الوظائف المختلطة لأن النساء يتحصلن في المتوسط على أجر أقل رغم تماثل وضعيتهن مع الرجال فيما يخص الشهادة والأقدمية والمؤهلات ،وإذا عبرنا عن ذلك بالأرقام ،فإن الرجال لهم دائما أجر يفوق أجر النساء بنسبة 13%¹⁰.

إن من بين أهم النقاط التي دعت إليها الاتفاقيات الدولية في منظمة الأمم المتحدة تتمثل في الدعوة إلى وصول المرأة إلى مراكز القرار وعدم حصرها في أعمال خاصة فعلى الرغم من درجة التعليم العالية التي تتلقاها النساء اليوم ،فإنهن لا يزلن محرومات من الحصول على مناصب المسؤولية في أغلب الأحيان ،وينحصر عمل الأغلبية الساحقة من النساء في التدريس والأعمال المكتبية والخدمات التموينية ،والأعمال الاجتماعية ،وغيرها من الأعمال التي تقع ضمن قطاع الخدمات في الاقتصاد ،وقد أدى هذا الوضع إلى تأنيث قطاع الخدمات ، وترتفع نسبة مشاركة المرأة العاملة في المهن التقنية والمبيعات والأعمال الإدارية المساعدة ، ففي أمريكا مثلا تدل الإحصاءات أن امرأة واحدة من كل خمس نساء تعمل كمدرسة أو أمينة صندوق أو سكرتيرة¹¹.

⁸ محور أمية المرأة العربية، مشكلات وحلول، المرجع السابق، ص 807

⁹ ألفيفه ويتنبرغ، كوكس وأليسون ميتلاند، دور المرأة في الاقتصاد، تر: مركز ابن العماد، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2010، ص 54.

¹⁰ أعمر يحيوي، المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في القانون الدولي والتشريع الجزائري، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، الجزائر، 2010، ص 103-104.

¹¹ نهى القاطرجي، المرأة في منظومة الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 415.

خاتمة :

يبرز التعليم كأحد المؤشرات الهامة في مجال التنمية البشرية بعد أن تأكدت أهمية العامل البشري في مجال التنمية ، وأصبح من المؤكد أن التنمية الاقتصادية والناتج القومي الإجمالي وغيرها من المؤشرات الاقتصادية غير كافية بمفردها لتحقيق تنمية شاملة بالمعنى الحقيقي لهذا المفهوم ، ويعطي الاستثمار في مجال التعليم مردودا فعالا على كل من المستوى الاجتماعي والاقتصادي وعلى الفرد والمجتمع على حد سواء .

لا شك أن مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي تعد من المؤشرات الهامة لمكانتها الاقتصادية والاجتماعية ، ومع ذلك تساهم المرأة بمعدلات مرتفعة في النشاط، ولكن ذلك يتم من خلال ممارستها لمهن ذات مكانة اجتماعية واقتصادية متدنية ، حيث يساهم انخفاض مستوى تعليمها ، وافتقادها إلى بعض المهارات التكنولوجية التي تتواءم مع العصر الجديد هذا ما جعلها فئة غير مرغوب فيها في ظل التطور التكنولوجي الحادث .

كما أن تعليم المرأة وتمكينها يساهم في تجسيد تلك الطاقات الكامنة على أرض الواقع بتوفر الفرص طبعا ، وهذا التجسيد له أهمية بما كان في زيادة المردود الاقتصادي للبلاد ، ولا يتحقق ذلك إلا بمحو الفروق الاجتماعية المتأصلة في الهيكلة الرأس مالية من ناحية والمفاهيم المشوهة حول المرأة وأشكال التمييز ضدها ، مما أدى إلى اقتناعها بدونيتها ، وهذا ما يستبعد على المدى القريب استرجاع المرأة مكانتها على الصعيدين الدولي أو المحلي .

قائمة المراجع:

- 1- أبو طاحون عدلي علي ، حقوق المرأة دراسات دينية وسوسيولوجية ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر، 2000.
- 2- القاطرجي نهي ، المرأة في منظومة الأمم المتحدة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2006.
- 3- شبل بدران ، التعليم والبطالة ، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية، مصر ، 2002.
- 4- لوسيل مير ، تعليم الكبار والتنمية ، نحو الأمية والحلم الممكن تحقيقه ، ج1، اليونيسكو ، المطبعة الكاثوليكية ، لبنان ، 1982.
- 5- محمد قطب ، قضية تحرير المرأة ، دار الوطن للنشر، الطبعة الأولى ، الرياض ، المملكة السعودية ، 1410هـ.
- 6- نحو أمية المرأة العربية ، مشكلات وحلول، مركز تعليم الكبار ، الطبعة الأولى ، جامعة عين شمس، مصر ، 2007.
- 7- عدى حزام ، قضايا المرأة العربية المعاصرة ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، عدد 275، بيروت ، لبنان، 2002.
- 8- ويتنبرغ أفيفاه ، كوكس و ميتلاند أليسون ، دور المرأة في الاقتصاد، تر: مركز ابن العماد ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، الطبعة الأولى ، 2010.
- 9- يحياوي أعمر ، المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في القانون الدولي والتشريع الجزائري، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو ، الجزائر، 2010.